

التعليل

لطبعة دار التأصيل

لكتاب «الضعفاء» للإمام العقيلي

(من خلال مراجعة خمسين صفحة من أول طبعة التأصيل)

بقلم

مازن بن محمد السرساوي

غفر الله له

رمضان ١٤٣٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد:

فقد وقفت بأخـرة على نشرة «دار التأصيل» لكـتاب «الضعفاء» للإمام العقيلي، وقد كنت عُنيت بنشره منذ أكثر من خمس سنوات، على مخطوطاته المتاحة يومئذ، وهي الظاهرية، وفرعها السـنـدية، والألمانية، والأيرلندية (المختصرة)، وبذلت فيه وقتئذٍ ما وسعني من الجهد، حتى خرج بصورة هي أقرب ما يكون لما بين أيدينا من مخطوطات، حتى أحضر لي بعض الأفاضل مصوَّرة بالألوان من المخطوطة الجزائرية، والتي عُرِف بعد ذلك أنها أقدم نسخ الكـتاب المعروفة على الإطلاق، وبدأت فوراً العمل على مقابلتها على عملنا القديم، وجعلناها أصلاً وأعدنا ترتيب وتركيب النصّ والحواشي من جديد، بناءً على ما أفادتنا به هذه النسخة العتيقة، وعلى ما تحصّل لدينا مدة السنوات الخمس منذ طبعتنا الأولى من تصحيحات وتصويبات وتكميلات، هدّتنا إليها المراجعات أو أمدّتنا بها بعض الفضلاء.

ثم فوجئت منذ عدّة أشهر بإعلان دار التأصيل عن ظهور طبعتهم للكـتاب، وكان مما كُتِب في ذلك الإعلان التّرويجي: أن من أهم مميزات هذه الطبعة ما يلي:

١- ضبط وتحقيق الكـتاب على ثلاث نسخ خطية، أهمها نسخة عتيقة يعود تاريخها لأكثر من ألف عام.

٢- عزو كل ترجمة إلى المصادر التي عنيت بالضعفاء، وراعينا ترتيبها حسب وفاة مصنفها، مع تذييل هذه المصادر بقول الحافظ ابن حجر في «التقريب»، والذهبي في «المغني» إن وجد.

٣- عزو وتوثيق أقوال الجرح والتعديل إلى قائلها من مصادرهما الأصلية.

٤- وضع علامات الترقيم على الكتاب، مما يسهل قراءة النص.
٥- إعداد مقدمة علمية تشتمل على التعريف بالإمام العقيلي رحمه الله، وبكتابه الضعفاء ورواياته، والتعريف بالطبعات السابقة للكتاب، وما عليها من ملاحظات، ولماذا هذه الطبعة.

٦- إعداد فهرس علمية متنوعة باستخدام خبرة العلماء، مدعومة بأحدث تقنيات الحاسب الآلي التي تساعد الباحث في جميع أعمال البحث والتكشيف، ومن الفهارس العلمية التي ألحقت بالكتاب:

- فهرس الآيات والقراءات القرآنية.
- فهرس الأطراف مع ذكر المسند.
- فهرس الرواة الذين ترجم لهم الإمام العقيلي.
- فهرس الرواة المترجم لهم مضافا إليه أقوال الإمام العقيلي فيهم.
- فهرس الرواة الذين ذكروا أثناء التراجم بجرح أو تعديل، وعرضا في غير مظنتهم.
- فهرس موارد الإمام العقيلي في كتابه.
- فهرس الموضوعات.

٧- وذكروا تحت عنوان «زيادات طبعة دار التأصيل» (١/١٠٣): «زيادات في التراجم: تفردت طبعة دار التأصيل بهاتين الترجمتين، فلم تردا في الطبقات السابقة، وهما:
١- الضحاك بن مخلد الشيباني. ٢- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام».

***** وبتدقيق النظر في هذه المميزات المذكورة، ومقابلتها على عملنا القديم، ونسختهم المنشورة يظهر الآتي:**

١- أن نسختهم المطبوعة لم يعتمد فيها على ثلاث مخطوطات كما في «الإعلان الترويجي» وإنما على مخطوطة واحدة، فيقول محققها في «المقدمة» (ص: ١٢٦): «ولم نعتد في هذه الطبعة إلا على الأصل الذي بين أيدينا، ولم نجعل من عملنا قراءة الظاهرية ولا الألمانية، فقد اعتمدنا على المطبوع (الذي هو طبعتنا القديمة كما صرح بهذا) إلا في مواضع الاختلاف والزيادات والإشكال، فقد رجعنا إليها، وذكرناها في الحواشي». والمستغرب أن المحقق مع قوله هذا؛ قد

مر على عشرات المواضع إن لم تكن مئات المواضع مما يقع فيها الخلاف والزيادات والإشكال بين الجزائية، والظاهرية والألمانية، ولم يكتب شيئاً لا في الأصل ولا الحواشي، وسترى ذلك بأدنى مقابلة بين مطبوعتهم وطبعتنا الجديدة.

٢- وأما عزو التراجم للمصادر التي عنيت بالضعفاء، مرتبة على الوفيات، وختمها بقول الحافظ في «التقريب»، والذهبي في «المغني»، فهذه الميزة سبقنا إليها في طبعتنا القديمة، عدا ذكر قول الذهبي في «المغني»، فإننا قلنا هناك بعد بيان هذه الميزة (مقدمتنا ١/٦٧) : «وكان شيخنا العلامة الدكتور: أحمد معبد -متع الله بالصحة والعافية- قد اقترح علي أن أكتب ما قاله الذهبي في «المغني»... ولكن جاء هذا الاقتراح بعد انتهائنا من صَفِّ الكتاب، فَعَسَّرَ علينا مراعاته في هذه الطبعة، ولكن نَطْمَعُ إذا وَفَّقَ اللهُ تعالى لطبعة ثانية أن يكون هذا فيها، إن شاء الله، كما أننا أحلنا على كتاب المغني ضمن مصادر الترجمة».

*ومع ذلك وقع لهم في هذه الميزة المنقولة خطأ فاحش، لا يتصور وقوعه من هؤلاء الفضلاء، وهو أنهم عزوا جميع الرواة الذين لهم رواية في الكتب الستة إلى «لسان الميزان»، ومعلوم لمن له اشتغال بهذا الفن أن «اللسان» ليس فيه من رجال الستة أحداً!! اكتفاء من الحافظ ابن حجر بذكرهم في «التهذيب»، وغاية ما هنالك أنه بعد انتهائه من تلخيص «الميزان» في «اللسان»، جمع فصلاً جَرَّدَ فيه الرواة الذين لهم ترجمة في «التهذيب» ممن ذكرهم الذهبي في «الميزان»، ولم يدخلهم هو في «اللسان»، لتسهيل مراجعتهم، ووضعه بعد انتهاء تراجم موضوع «اللسان».

*وبعد كل هذا؛ لم يقتصروا على العزو لمصادر الضعفاء كما في (الإعلان الترويجي) وإنما قال المحقق (١/١٢٩): «وأحياناً نعزوها إلى «التاريخ الكبير»، أو «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، أو كليهما معاً، إن كان عزو الراوي المترجم له في «الميزان» أو «اللسان» فقط»، ونعجب إذا عرفت أنه لم يلتزم بهذه الزيادة التي لا ضابط لها إلا قليلاً، وكيفيك أن تراجع الجزء الأول لترى كم مرة ترجم الراوي في «الميزان» و«اللسان»، ولم يذكر معهم «التاريخ» ولا «الجرح»، وحدثني بعد هذا عن فوائد هذه الزيادة التي لم يلتزم بها !

٣- وأما عزرو وتوثيق الأقوال...

٤- ووضع علامات الترقيم، فما الميزة الجديدة فيهما أيضا، وقد سبقنا إليهما، بل أكثر من ذلك أننا ضبطنا نص الكتاب كله من أوله إلى آخره، فما الجديد؟!

٥- وكذا الفهارس سبقنا إليها جميعها، وقد تجلّد القوم غاية التجلّد في نقل كثير مما سبق دون أدنى إشارة، والله الأمر من قبل ومن بعد.

٦- وأما الترجمتان اللتان زعموا أنهما لم تردا في الطبقات السابقة، فهذا من المجازفة أو التسرع، وهما أمران أحلاهما مر.

فأما الأولى منهما: وهي ترجمة الضحاك بن مخلد ففي طبعتنا القديمة (١٥٢/٣) ترجمة [٧٧١]، وعلّقنا في نهايتها أنها من الألمانية وخلت منها الظاهرية، وذكرنا قول الحافظ الذهبي: «أحد الأثبات، تناكّد العقيلي فأدخله في الضعفاء، وساق له حديثا خولف في سنده، هكذا زعم أبو العباس النبائي، وأنا فلم أجده في كتاب العقيلي». قلت: الذهبي لم يقع له العقيلي إلا من رواية الخزاعي وهي الظاهرية عندنا.

وأما الثانية: وهي ترجمة هشام بن عروة، ففي طبعتنا (٢٥٥/٦) في الحاشية، لأنها من نسخة تشستريتي المختصرة، وعلّقنا عليها أن الحافظ ابن حجر نقل نحو ما فيها معزوا للعقيلي، وابن حجر اطلع على النسخة الجزائرية العتيقة وهو في حلب (سنة ٨٣٦هـ)، كما كتب ذلك بخطه عليها.

٧- وقد استشكل أحد الباحثين، ما ذكره في المقدمة من كونهم زادوا ترجمتين عن طبعتنا! قائلا: فكيف ذلك وعدد التراجم عندك وعندهم واحد (٢١٠٧)؟! مما جعلني أراجع هذه التراجم التي زعموها زائدة، فظهر ما قيدته قبل قليل، وظهر كذلك أن هناك ترجمة ساقطة من الجزائرية والألمانية، وتفردت بها الظاهرية، وهي ترجمة [٢٥٦] الجعد بن درهم، وهي من زيادات طبعتنا القديمة على طبعة التأصيل، وأن هناك ترجمة زائدة في الجزائرية وهي ترجمة [١٥٣] عندهم أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي، فليست في طبعتنا، ولم ينه القوم

على شيء من ذلك في المقدمة والترويض وإن نبه المحشي عند الترجمتين، والظاهر أن من يكتب المقدمة غير الذي كتب الحواشي، على نحو قول العرب: «أبي يغزو وأمي تحدث»! وهذا في المجلد الأول من طبعتنا القديمة، وسأكل النظر في بقية التراجم، وأثبت نتيجته في مقدمة طبعتنا الجديدة بعون الله تعالى.

*** فلم يَصِفُ للقوم في طبعتهم الجديدة من هذا (الإعلان الترويجي)؛ إلا مقابلة النسخة الجزائرية، والمقدمة (على ما فيها). وهذا فقط هو التي يميزها عن طبعتنا القديمة، ولا ينقضي عجيبي كيف صح لهم أن يروجوا لطبعتهم بهذه المميزات التي يعلمون أكثر من غيرهم سبقي إليها، فلو قال هذا من لم يقف على طبعتي لاحتمل منه، ولعدَّ مُقَصِّرًا، لكن من يضع طبعتي أمامه خمس سنين، ويقلبها ليل نهار، ويعتمد في عمله عليها، هل يسوغ له أن يقول مثل هذا؟!**

*** وإذا قارناها بطبعتنا الجديدة، سقطت هذه المميزات؛ لأنها موجودة في الجديدة، وزادت الجديدة بالآتي:**

١- مزيد تحرير في كثير من المسائل المتعلقة بالكتاب، ومنهجه، ورواياته، وتناقل العلماء له.

٢- مقابلة الكتاب على النسخ الثلاثة (الجزائرية، الظاهرية، الألمانية) وإثبات جميع الفروق بين هذه النسخ، بحيث تكون الروايات الثلاث للكتاب حاضرة بين يدي الباحث، مميزة ومبينة.

٣- مقابلة الكتاب على مختصره الذي في تشستريتي، وإثبات ما زاده هذا المختصر على النسخ الثلاث، من تراجم وزيادات، وما وافق فيه بعضها، وذكر كل ذلك في الحاشية.

٤- إصلاح ما وقع في طبعة التأصيل من هنات وملاحظات في قراءة النص وتحريه، مما سيأتي بيان بعض نماذجه في هذه العجالة، وتأتي بقيته في مقدمة طبعتنا الجديدة، بإذن الله.

رَدُّ الْمُؤَاخَذَاتِ

بعد أن ذكر المحقق أن اعتماده في عمله هذا كان على طبعتي طيلة خمس سنين، قال:
«ومع ذلك فإنها لم تخل من بعض الهنات. ولعل أشد المؤاخذات على الدكتور السرساوي ما يلي:....».

وقبل الجواب عن هذه المؤاخذات الموهومة، أحب أن أؤكد على أنني لا أنزه نفسي ولا عملي من المؤاخذات، بل من جدِّ وجدِّ، وليس هذا شأني فقط بل هو شأن جميع البشر، وقد أبى الله تعالى أن يكمل ويتم إلا كتابه، ولكن الشأن في صحة هذه المؤاخذات في نفسها، ثم في وقوعها منا، وهذان هما موضع البحث بيني وبين إخوتي.

قال صاحبنا (١٠٠/١):

١- «الملاحظة الأولى^(١): هي التلفيق بين الروایتين، وعذره في ذلك قائم، فإنها مسألة قل من تنبه لها، أو نبه عليها... إلخ، ثم قال: وعليه فن الغلط الهجوم على التلفيق بين النسخ دون اعتبار باختلاف الروايات... إلخ. ثم قال: وأما ما ورد في بعض المواضع من الظاهرية من ذكر إسناد الصيدلاني، فالظاهر أن مالکها سمع نسخة ابن الأتباطي، وهي من رواية ابن الدخيل، فقيد ذلك في السماع... إلخ».

والجواب عن هذه المؤاخذة من وجوه:

- الأول: أن ما وقع مني في الطبعة القديمة ليس من التلفيق المصطلح عليه عند أهل الحديث، ولا أهل التراث بسبيل؛ وذلك أني قلت في مقدمتها (٦٤/١) عند الحديث عن منهج العمل في الكتاب: «جهزنا نسخة مكتوبة على الحاسوب من الكتاب، ثم قمنا بمقابلتها وإصلاحها

(١) اضطرب تعبير المحقق في وصف هذه الملاحظات، فيما كانت «هنات»، إذ صارت «مؤاخذات»، ثم انتهت إلى «ملاحظات»، ثم رجعت في الثانية، والثالثة إلى «مؤاخذات».

على نسخة الظاهرية فأصبحت طبق الأصل من النسخة الظاهرية، ورغم أن نسخة [ظ] تعد أكمل وأوثق ما توافر لدينا من نسخ الكتاب؛ فإن النسخ الأخرى قد وجد فيها مميزات جعلتنا نعتمد عليها في عدة مواضع - كما يراه القارئ - وبذلك جاء تحقيقنا وفقاً لاعتماد النص الراجح، مع إثبات المفارقات الأخرى بين النسخ».

هكذا قلت وفعلت، فأين التلفيق في هذا؟ وقد سمعت شيخنا العلامة أحمد معبد -أدام الله في النعمة بقاءه- غير مرة يقول: «التلفيق في عُرف أهل الصَّنعة إنما يكون عندما لا يكون الاعتماد في معظم النص على نسخة واحدة، وهي التي تسمى أصلاً، مع الاعتماد على غيرها في بعض المواضع، لقرائن تستوجب ذلك، مع البيان» وهذا ما فعلته؛ فالظاهرية كانت أصلي المعتمد، وكنت أكملها وأضيف إليها من الألمانية أحياناً، أو في بعض المواضع، وكل ذلك مع البيان والتنبيه.

وقد وقع نحو هذا لصاحبنا في نسخته، فهناك مواضع كثيرة أثبت فيها نص الظاهرية والألمانية أو إحداهما في صلب نسخته - وعلامة هذا ما كان بين معقوفين [] عنده - بل أحياناً يقحم في النص ما ليس في شيء من نسخته، وإنما من المصدر المنقول عنه، أو ممن نقل عن العقيلي، كما ستأتي نماذجه بعد قليل، فإن كان هذا تليقاً فهو بهذا واقع فيه، فأنتي ينكره علينا؟! وأنا أشتي أن يذكر لي «الرواية» التي طُبعت عليها دار التأصيل «السنن الكبرى» للنسائي، فإذا لم تكن هذه الطبعة مُلَفَّقةً - على مذهبه - فليس في الدنيا كلها تليق.

-والثاني: وعلى فرض أن هذا الصنيع مني تليق، فهو من التليق الذي لا إنكار فيه، لأن الروايات مَبِينَةٌ وَمُنْبَهٌ عَلَى مَوَاضِعِهَا، فزال المحذور وهو الالتباس وحمل رواية على أخرى، ويستطيع أي أحد أن يُخَلِّصَ الروايات بعضها من بعض إذا تتبع ذلك، وهذا كله على رأي من لا يرى التليق، وإلا؛ فإن هناك من لا يرى في التليق بأساً ولا محظوراً، ويقول: هذا إمام الحفاظ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري يروي حديث الإفك عن سعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، ويقول: «وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا، وَبَعْضُهُمْ كَانَ أَوْعَى لِحَدِيثِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَاتَّبَعْتُ لَهُ اقْتِصَاصًا، وَقَدْ

وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ، قَالُوا: قَالَتْ عَائِشَةُ...»، ويسوقه مساقا واحدا ولا يميز ما لهذا ولذا، وهو في «البخاري» في مواضع منها [٤١٤١]، وفي «مسلم» [٢٧٧٠].

وصاحبنا يقيس النسخ على الرواة، فهذا الأصل المقيس عليه، وما هو أعلى منه وأجلّ، دخله التلفيق بلا نكير، بل وسوّغوه ولو لم يبين ولم يميز، ما دام المعنى مستقيما، ومع كل ذلك فنحن كما سبق ما فعلنا هذا أصلا، فما حجة الإنكار؟!

-والثالث: واعتذاره عني في وقوعي في التلفيق الموهوم، بعذر أقبح من ذنب، وهو أنني لم أتبناه لمسألة اختلاف الرواة، فهذا من عجلته في النظر، وقد ردّ هو على نفسه في حاشية كلامه هذا، فقال: «والغريب أنه ذكر في المقدمة (٣٢/١) أن للكتاب روايات مختلفة، وأن في بعضها ما ليس في الآخر».

قلت: أغرب منه إصرارك، مع وقوفك على ما ينقض تصوّرَكَ من كلامي.

-والرابع: كلامه على ما ورد في بعض أجزاء الظاهرية من ذكر إسناد الصيدلاني، واستظهاره أن مالکها سمع نسخة ابن الأَتماطي إلى آخر كلامه، لا يفيد شيئا، فقد ورد في الظاهرية ما لفظه: «سمع الجزء كله على الوجه بقراءة أحمد بن محمد بن الحسن الخياط، على الشيخ الجليل السديد، أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده، جزأهما الله عن المسلمين خيرا، عن شيخه محمد بن نوح، عن الصيدلاني، عن العقيلي، ومحمد بن القاسم بن حسنويه، عن عبد المنعم بن عمرو بن حيان، عن الخزاعي، عنه...» وهذا يهدم كل ما بناه في هذه المسألة، فهذا الحافظ ابن منده يروي الكتاب عن شيخه بالروایتين (ملفقا)، فقطعت جھيزة صوت كل خطيب.

٢- ثم قال: (وأما المؤاخذه الثانية: اعتماده على النسخة الأيرلندية التي وضع لها رمز (ش)، وتوهم أنها نسخة من كتاب العقيلي، وهي بالنظر فيها اختصار للضعفاء، مع زيادات عليه، مجهولة المؤلف، ولا تصلح إلا للاستئناس).

قلت: كذا قال سألحه الله، وهذا مما يسميه الناس نقيض الصدق، فكل ذلك لم يكن، فما جهلت أنها مختصر، وإنما قلت في الطبعة القديمة، بعدما وصفتها وصفا دقيقا، قلت (٤٢/١): «...وهذه النسخة تختلف عما سبقها من النسخ؛ إذ تعد بمثابة مختصر لكتاب الضعفاء للعقيلي، ... وقد بلغ الاختصار إلى حد الإخلال، فأحيانا ينقل كلاما لأحد المرحين للراوي وينسبه إلى آخر، بل أحيانا يدخل ترجمة في ترجمة، ولوحظ في النسخة اختلاف كبير في ترتيب التراجم عما في نسخة الظاهرية، لكنها تفردت بذكر تراجم ليست في بقية النسخ، فأدرجنا هذه التراجم الزائدة في تعليقنا على الكتاب... إلخ » ، وقلت مرة ثانية (٦٤/١): « ثم قابلنا نسخة تشتريني بالنسختين السابقتين، وأثبتنا ما تفردت به من تراجم زائدة، ولكن في هامش الكتاب، لما ظهر لنا أن هذه النسخة تعد مختصرا للكتاب، وإن لم يصرح فيها بذلك...»، وأما اعتمادي عليها، ففي مواضع معدودة، جرى التنبيه عليها في مواضعها، وما يستكر من إصلاح الكتاب على مختصر من مختصراته مع البيان؟! لاسيما وهذا المختصر كما يظهر من تتبعه مختصر من رواية الصيدلاني، وأما الزيادات فنحن من أشار إليها في وصفنا للنسخة، وعامتها تراجم زائدة من كتب أخرى، وقد نقلنا جميع ما أفدناه منها على قلته إلى الحاشية في الطبعة الجديدة، استغناء بالنسخة الجزائية، والله أعلم.

٣- ثم قال: (وأما المؤاخذه الثالثة: تصرفه بالتغيير في الكتاب، انظر: ترجمة «عمر بن عطاء بن وارد» من طبعة التأصيل، وتغييره في ترتيب بعض التراجم، انظر (٤٢٤/١) من طبعته، وتعليقه على ترجمة: «بكر بن قرواش»).

والجواب عن هذا من وجوه:

-الأول: ما زعم أنه تصرف بالتغيير للكتاب، وأحال فيه على ترجمة «عمر بن عطاء بن وارد»؛ فقد وقع عندنا في طبعتنا القديمة: «عمر بن عطاء بن وراز»، وذلك أننا أثبتنا ما في أعم وأغلب كتب التراجم والرواية في اسمه «وراز» وهكذا ضبطه الحافظ ابن حجر، ولم نقنع بما في [ظ] من وروده باسم «وارد»، وغلب على ظننا أنه تصحيف، غاية ما هنالك أنه سقطت حاشية التنبيه على هذا، والله المستعان.

-والثاني: ما أحال فيه على تعليقي على ترجمة «بكر بن قرواش»، فقد قلت هناك: «فوقها في [ظ] كلمة «مقدم»، وقد وقعت هذه الترجمة والتي بعدها بعد تراجم من اسمه (بكار)، فقدمناهما هنا ليجتمع من اسمهم (بكار) جميعا في موضع واحد»، فأنا قد قدمت هاتين الترجمتين بناء على إشارة ناسخ الظاهرية بقوله «مقدم» فوق ترجمة (بكر بن قرواش)، وهو الموافق لترتيب المصنف لكتابه كله، فإنه يراعي جمع كل اسم على حدة، ولما جاءت هنا ترجمتان من (بكر) بين تراجم (بكار)، أشار الناسخ إلى أنه ينبغي تقديمهما ليكونا مع تراجم (بكر)، ففعلت ما أشار إليه الناسخ، فأين التغيير والتصرف؟! ثم هذا الذي فعلته تبعا لإشارة الناسخ يوافق ما في الجزائية من ترتيب من اسمه (بكر)؛ فما فعلناه يسميه أهل الصنعة تحريرا لا تغييرا، والله المستعان.

بيد أن تراجم من اسمه (بكير) برمتها قد جاءت في الظاهرية بعد تراجم من اسمه (بكار) عكس ما في الجزائية فقد جاءت قبلها، ولم ينتبه لهذا صاحبنا ولا درى به.

٤- ثم قال: (وهناك هفوات في قراءة النسخ، وأخرى في العزو، وقد نبهنا على ما وقع لنا منها في مواضعها، ومن ذلك ما وقع في المقدمة من جعل الدكتور السرساوي ابن الدخيل يوسف بن أحمد الصيدلاني رجلين، وقوله إن العقيلي نقل في كتابه عن ابن أبي حاتم وأبي زرعة، ولا ندري أين وقع له ذلك؟ اللهم إلا قول إبراهيم بن يوسف حكاية عن أبي زرعة، أنه كتب عن محمد بن حميد الرازي).

والجواب عن هذا من وجوه:

-الأول: أما الهفوات في قراءة النسخ والعزو؛ فحق لا ريب فيه، ولك مثلها كما ستري نماذجه بعد قليل، ولا يخلو عمل من مثل هذا أبدا، وليس هذا تبريرا للخطأ؛ وإنما بيان أنه ليس بمطعن لاسيما إذا بذل المرء جهده واجتهد ما وسعه الجهد، فله أجر واحد إن شاء الله تعالى، وقد أصلحنا ما ظهر لنا من هذه الهفوات أو دُلِّلنا عليه بفضل الله ونعمته في طبعتنا الجديدة، فاللهم غَفْرًا.

-الثاني: ما وقع لي في المقدمة من جعل (ابن الدخيل يوسف الصيدلاني) رجلين؛ فحق هو الآخر، والذي أوقعني فيه أني اعتمدت في ما كتبه يومئذ من ترجمة موجزة بحجة لظروف اقتضت ذلك يومها - وأشارت إليها (١٩/١) - على مقدمة الدكتور عبد الله حافظ - كما بينت ذلك في حاشية ص (٢٥) - وتبعته في ذلك ولم أتنبه له يومها، ثم تنبّهت بعد ذلك.

-الثالث: وأما قولي: إن العقيلي نقل في كتابه عن أبي حاتم وأبي زرعة، وإنكار صاحبنا المحقق ذلك علي، وقوله: ولا ندري أين وقع له ذلك؟ فقد تعجّل في أمر كان ينبغي أن يكون له فيه أنأة، ولست أدري أنا كيف خفي عليه هذا، والكتاب بين يديه خمس سنين، يعمل عليه؟

* **فأما نقل العقيلي عن أبي حاتم الرازي،** فقرأه في طبعتنا برقم [٥٠٩٧]، وفي طبعته (٤١١/٣): «حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، حدثنا أبو نعيم، قال: قال شعبة الليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاووس ومجاهد؟ قال: سل عن هذا خف (حف) أبيك»، وهو في «الجرح والتعديل» [١٠١٤] قال: «حدثني أبي، قال سمعت أبا نعيم... فذكره»، ونقله المزي في «التهذيب» (٢٨٥/٢٤) قال: «قال أبو حاتم... فذكره».

* **ونقله عن أبي زرعة،** فقرأه إضافة لما ذكره عندنا برقم [٣٦٩٥]، وهو في طبعته (٦٠٠/٢) - «حدثنا أحمد بن محمود أبو الحسن الهروي، قال: حدثنا أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد المسندي، قال: ودّعت ابن عيينة، قلت: أريد عبد الرزاق؟ قال: أخاف أن تكون (يكون) من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا»، ونقله الذهبي في «السير»، و«الميزان» قائلا: «قال أبو زرعة... فذكره».

٥-بقي أن صاحبنا أو أصحابه في دار التأصيل قالوا في مقدمتهم (٤٥/١) عند الحديث على الدراسات المعاصرة المتعلقة بالعقيلي: (٧- «المسند الضعيف» منسوباً للعقيلي، ولم يشر الدكتور السرساوي في مقدمته ما يثبت نسبة هذا الكتاب لصاحبه ولا النسخ الخطية التي اعتمدها... إلخ).

قلت: وأنا لا أدري ما علاقتي أصلاً بهذا الكتاب الموهوم، وهو لا ذكر له من قريب أو بعيد في عملي، ومعروف أصلاً أنه من جمع طابعه، ولا علاقة للعقيلي، ولا لي بهذا، فما وجه إحقامي في هذه المسألة؟

أَبْنَتَ الدَّهْرَ عِنْدِي كُلَّ بِنْتٍ ... فَكَيْفَ نَجَّوْتِ أَنْتِ مِنَ الزَّحَامِ؟!

فكما ترى؛ جُلُّ ما عدَّه الرجل مؤاخذات علينا بالتوهم والغلط؛ إنما هي مؤاخذات عليه على الحقيقة، وللأسف مؤاخذات قاذحة، والله الأمر من قبل وبعد. ولم يصف له منها مما أراد إلا النذر اليسير، والله يغفر لنا وله ويسامحنا بمنه وكرمه.

وقفات مع طبعة دار التأصيل

وهذه الوقفات المراد منها بيان ما وقفت عليه من خلل أو إشكال أو غلط فيما راجعته من المجلد الأول على طبعتنا الجديدة، وسأكتفي بمثال أو مثالين لكل حالة، وأرجئ البقية إلى مقدمة طبعتنا الجديدة للكاتب.

الوقفة الأولى: في تحرير رواية الصيدلاني المطبوعة.

وقد كتب المحقق أو الناشر على غلاف طبعته : «الضعفاء... للعقيلي، رواية يوسف بن أحمد ابن الدخيل الصيدلاني»، ولا شك أن هذا من قبيل التجوُّز والتوسُّع، فإن المطبوع في نشرة التأصيل، إنما هو فرع من فروع رواية الصيدلاني، وهو رواية ابن أبي الفوارس، عن الصيدلاني، وهذه الرواية أقل الروايات عن الصيدلاني شهرة وتداولاً بين أهل العلم، فإنه لا ذكر لها في شيء مما وقفنا عليه من كتب العلماء، ولم يرو من طريقها أحد نعرفه، ولا حسَّ لها ولا خبر إلا في هذه النسخة الخطية فقط، ولا يضرها ذلك شيئاً لوثاقة النسخة، وتداولها بين يدي أهل العلم.

وعندما تذكر رواية الصيدلاني، فإن المقصود بها عند الإطلاق إنما هي رواية أبي الحسن العتيقي، عنه. وقد تداول أهل العلم هذه الرواية، فمن طريقها يروي الخطيب البغدادي، وأبو بكر الأثماطي، ومحمد بن المظفر، وابن عساكر، وابن الجوزي، وابن السبكي، وغيرهم.

فكان ينبغي أن يقال ويكتب: «رواية ابن أبي الفوارس، عن الصيدلاني»، ما داموا أرادوا التخصيص، لما ذكرنا، ولأن بين رواية ابن أبي الفوارس ورواية العتيقي اختلافاً، فمن ذلك:

١- في المقدمة (١٠٨/١ طبعتنا القديمة)، و(١٤٤/١ تأصيل): «وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث»، كذا في رواية ابن أبي الفوارس، وعند ابن الجوزي من رواية العتيقي: «أربعة عشر ألفاً!!»، وهكذا نقله ابن حجر في «النكت»، والسيوطي في «التدريب» عن العقيلي بمثل لفظ ابن الجوزي.

٢- في ترجمة [١٥] أشعث ابن عم حسن بن صالح (١٤٦/١-١٤٧ طبعتنا القديمة)، (١٦٥/١ تأصيل):

«...» مكتوب على باب الجنة، قبل أن يخلق الله السموات والأرض بألفي سنة: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أيده بعلي). وزكريا ويحيى ليسا بدون أشعث في المذهب».

كذا وقعت في «الجزائرية» من طريق ابن أبي الفوارس، عن الصيدلاني.

ووقع في «الظاهرية» من طريق الخزاعي: «...» مكتوب على باب الجنة: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أيده بعلي)، قبل أن يخلق الله السموات والأرض بألفي سنة». وزكريا الكسائي ويحيى ليسا بدون أشعث في الأسانيد. بتقديم (لا إله إلا الله...) على (قبل أن يخلق...) وقوله (الأسانيد) بدلا من (المذهب)

فنقلها ابن الجوزي في «العلل» (٢٣٨/١) [٣٧٩] من طريق العتيقي، عن الصيدلاني، موافقة لرواية الخزاعي، مخالفة لرواية ابن أبي الفوارس، عن الصيدلاني!! وكذا فعل ابن عساكر من نفس طريق ابن الجوزي ووافق الخزاعي في لفظ الحديث، وخالفه في قول العقيلي «في المذهب» بدلا من «في الأسانيد»!!!

الوقف الثانية: ما ظهر لنا من ملاحظات وهنات على العمل.

وقد قمنا بمقابلة خمسين صفحة فقط من أول الكتاب، على طبعتنا الجديدة، فظهرت لنا الأمور التالية:

الأول: اضطراب المنهج في التعامل مع الظاهرية والألمانية.

فقد ذكر أنه لم يعتن بمقابلة هاتين النسختين، وإنما اعتمد على طبعتنا القديمة في ذلك، واكتفى بمراجعة مواضع الإشكال فحسب على المخطوطات، وأن علامة ما أثبتته في متن الكتاب من الظاهرية والألمانية أن يوضع بين معقوفين، (ألا يُعدُّ هذا تلفيقاً منكراً على مذهبه؟!)، بل

ربما يزيد في متن الكتاب شيئا من غير النسخ وعلامته نفس العلامة (ألن يُسمي هذا تغييرا للأصل؟)!

وهذا الاضطراب باد في منهج العمل الذي كتبه بيده، فهو يقول فيه (١٢٤/١): «ما وضع بين معقوفين []، فهو من النسخة الألمانية، والظاهرية، فيما اشتركا فيه... ومن الظاهرية فيما انفردت به قبل ذلك وبعده، وما كان من غيرهما بينت مصدره»، ثم يقول في نفس المنهج (١٢٦/١): «ذكرنا في الحاشية الزيادات التي في الظاهرية على الأصل (ومعظمها فيما يتعلق ببلد الراوي)، وكذلك الفروق التي لها أثر، بعد التحقق منها في النسخة الخطية».

وعلى كل، فالسؤال الذي يطرح نفسه: ومتى تزيد من الظاهرية والألمانية؟ وما ضابط ذلك؟

في الحقيقة يظهر أنه لا جواب عند صاحبنا، فهو لا ينتهج منها في ذلك، بل يفعل ذلك مرة ويدعه مرات بلا سبب ولا ضابط، فمثلا:

١- ففي ترجمة (إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية [الأنصاري]) (١٧٨/١). زاد في متن الكتاب «الأنصاري» من الظاهرية، كما هو اصطلاحه، بينما تراه في ترجمة (إبراهيم بن باب القصار) يشير في الحاشية قائلا: «زاد في [ظ]: بصري»، فما الفرق بين الموضعين، ومثله في ترجمة [٣٦٩] حبة العرنى [كوفي]، هكذا بإثبات «كوفي» من [ظ] بين معقوفين في متن الكتاب، بينما في ترجمة [٣٦٣] حبان بن علي العنزي... يقول في الحاشية: «زاد في [ظ] كوفي»، ولهما نظائر في طول الكتاب لمن تتبع! وينهج نهجا ثالثا، فلا يذكر شيئا، كما في ترجمة [٣٠١] حسين بن واقد، ففي طبعتنا القديمة [٣٠٢] «حسين بن واقد ... كوفي» وأشرنا إلى أن «كوفي» من الألمانية، ومر عليها صاحبنا مرور الكرام، ولم يعقب لا في المتن ولا الحاشية. ولها نظائر.

٢- وفي مقدمة المصنف فقط أكثر من خمسين فرقا واختلافا بين الظاهرية والجزائرية، لم يعلق منها إلا على نحو سبعة بلا ضابط ولا قاعدة، فمثلا في (١٣٩/١) أول نص في الكتاب فيه: «لا يحفظ أو يتهم» فيعلق في الحاشية على «أو» قائلا: «في ظ: «و»، وبعدها: «بَيِّن» يعلق

عليها: «في ظ: يبين»، ونحو ذلك، بينما يمر على فروق أخرى كثيرة بين الظاهرية والجزائرية وهي من جنس ما أثبتته أو أولى منه، ولا يعلق بشيء، فن ذلك (١٤١/١): «فقال ابن سيرين: يا هذا، قل لسليمان...» في الظاهرية: «... ما هذا؟ قل لسليمان...»، وبعدها: «أليس حدثتني»، وهي في الظاهرية: «أليس حدثتنا»، وفي النص بعده: «فقد برئ الله منه»، وهي في الظاهرية: «فقد برئ منه الذمة»، في أمثلة متكاثرة في المقدمة وهي محل النشاط، فكيف ظنك ببقية الكتاب؟

٣- قال صاحبنا في مقدمته (١٢٤/١): «ما وضع بين قوسين ()، فهو من زيادات النسخة الأصل، والألمانية على الظاهرية فيما اشتركا فيه، فقد سبق أن الألمانية ناقصة من أولها وآخرها، وما قبل ذلك وبعده فن زيادات الأصل فقط على الظاهرية». كذا قال، وفعل ذلك في الخمسين التي قابلناها على طبعتنا الجديدة (٣٣) مرة منها نحو (١٣) هي النصوص الزائدة من الجزائرية على الظاهرية، في حين أن هناك (٧٠) موضعا خلاف الـ (١٣) النصوص الزائدة، ليست في الظاهرية، وهي مثبتة في الجزائرية، وعلى شرط صاحبنا، ولم يشر إليها، فمنها مثلا: (١٤١/١): «الحسن بن علي (بن زياد)»، وبعدها «أصبغ (بن الفرج)»، و(١٤٥/١) «وأسمع (الحديث) من الرجل»، و«أحمد بن إبراهيم (الدورقي)»، وبعدها «أحمد بن زكير (الحضرمي)»، و(١٤٨/١): «الحسن (بن علي)»، (١٥٦/١): «انفضوا إليها (وتركوك قائما)»، و(١٦٠/١): «دخل (عليّ) رسول الله»، وكل ما بين () فهو ساقط من الظاهرية، ولم ينبه عليه صاحبنا، في أمثلة متكاثرة جدا.

٤- اعتنى صاحبنا ببيان مواضع الطمس والأرضة في مواضع من عمله، ومن المفارقات أنه أمعن في ذكر مواطن الطمس والأرضة وكيف سد هذا الخلل في مواضع موجودة بالظاهرية، وعليها اعتمد في إصلاح الخلل، بينما تراه في النص الثاني من مقدمة الكتاب (١٣٩/١-١٤٠) وهو محشو طمسا وأرضة، وهو من زوائد الجزائرية على الظاهرية، فليس له نسخة أخرى، ومع ذلك يمر عليه صاحبنا مرور الكرام ولا يذكر طمسه ولا من أين أكمله؟ فيا للعجب! وكذلك يقع له أحيانا تجوز في وصف الطمس وموضعه فن ذلك: (١٣٩/١): «وحدثنا زكريا بن [يحيى]» وقال في الحاشية: «[يحيى] ذهبت بها الأرضة»، وليس كذلك بل

هي موجودة مقروءة، وأتت الأرضة على [قا] من «قال» التي بعدها فقط، و(١٦٣/١): «حدثنا محمد بن عيسى، [قال: حدثنا] صالح»، كذا وضع المعقوفين على ما أصابته الأرضة، والصواب أن تكون هكذا «حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا صالح»، وله نظائر.

الثاني: أخطاء وهنات في قراءة المخطوط. ومنها:

١-(١٤٠/١): «لا نهم أبا قلابة»، والصواب: «لا يَتَّهَمُ أبا قلابة»، ف «يتهم» في [أ] (وهو رمز الأصل الجزائري عندنا) غير منقوطة أو مطموسة، وهي في [ظ] بالياء التحتانية. نعم هي عند ابن عساكر بالنون، لكن صاحبنا لم -يبين كما تعهد- أنه أثبتتها منه .

٢-(١٤٨/١): «وإلى أهل البدعة»، والصواب: «وإلى أهل البدع»، والذي أثبتته صاحبنا موافق لما في [ظ]: «... البدعة»، ولكنه لم يبين.

٣-(١٥١/١): «حجران للصفحتين»، كذا أثبتته صاحبنا، وهو في [أ]: «للصفحتان» وفي [ظ]: «لصفحتان»، وقد نقله هكذا ابن الملقن عن العقيلي كما في نسخة من نسخ «البدور المنير» (حاشية ٣٦٩/٢)، وهو صحيح عربية وعليه جاء قول الشاعر:

إن أباه وأبا أباها *** قد بلغا في المجد غايتها.

نعم؛ واضح أن ثمة تغييرا جرى عليها في [أ] حولها من «للصفحتين» إلى «للصفحتان»، ولكنه ظاهر كذلك أنه بنفس قلم الأصل، فكأن ناسخها كتبها أول مرة على الجادة، ثم انتبه فأصلحها على الرواية، والله أعلم.

٤-(١٥٧/١): «ولم يبين هذا ممن التفسير هو»، والصواب كما في [أ] ، و[ظ]: «ولم يبين هذا التفسير ممن هو؟».

٥-(١٥٧/١): «ولم يذكر التفسير كله» وحشَى على «يذكر» قائلا: «كتب بين السطور: «هذا»».

قلت: الصواب : «ولم يذكر هذا التفسير كله»، و«هذا» ثابتة في [ظ]، وهي في [أ] مستدركة بين السطور فوق «يذكر التفسير...»، وصاحبنا يثبت مثلها بلا أدنى فرق، فهذا هو في ترجمة (أشعث بن عم حسن بن صالح) (١٦٥/١): يثبت : «بدون أشعث في هذا المذهب»، و«هذا» مستدركة بنفس القلم والخط وب بنفس الموضع بين السطور فوق «في المذهب»، وأثبتها ولم يعلق بشيء في الحاشية!! ، وبعدها كذلك (١٥٩/١): «أمره بهذا الدين الذي هو عليه» أثبتتها هكذا ولم يعلق بشيء مع أن «الذي» أيضا كتبت بخط وقلم من كتب «هذا» هناك، بين السطور فوق «الدين هو»، فما الضابط يرحمك الله؟

٦- (١٧١/١) في ترجمة أبان بن أبي عياش: «فلم سمعت منه...، فمن يصبر عن هذا الحديث»، والصواب : «فلم سمعته منه... فمن يصبر على ذا». و«هاء» «سمعته» ذهب منها جزء يسير من أعلاها، وهي واضحة جدا، ويؤكد لها شكل التاء قبلها وخلوها من الكشيدة، وواضح أن أحد مطالعي النسخة كشط رأس اللام من «على»؛ وإلا فأصل اللام وتدويرة الألف اللينة واضحة تدل على ما جرى، وركبت «هـ» على «ذا» بقلم وحبر مخالف وواضح جدا.

٧- (١٧٥/١) : «فقال: اعرضها»، والصواب : «قال: اعرضها».

٨- (١٨٣/١): «يغير الألفاظ فتكون زيادة»، والصواب «... فيكون...» وهي في [أ] بدون نقط، وفي [ظ]: بالياء التحتية. نعم هي بالتاء في العلل، لكن صاحبنا لم يبين أنه أثبتها منه.

٩- (١٨٤/١): «عليه أثر صفرة» كذا أثبتتها من [ظ]، وهي في [ظ]: «وعليه أثر صفرة».

الثالث: السقط والزيادة والتصرف في النسخة، وغيره.

١- (١٧١/١): «أن النبي ﷺ لبث [بمكة] عشر سنين». و«مكة» التي أثبتتها في متن الكتاب بين معقوفين ليست في [أ]، ولا [ظ]، ولم يخبرنا صاحبنا من أين أتى بها. وقد أخرج الحديث من «أخبار مكة» للفاكهي (٢٠٥/٢) ، وهذا الغزو غلط، صوابه (٢٣١/٤)، وأخرجه كذلك من «أخبار مكة» للأزرقي (٦٠٦/٢) وهذا الغزو أيضا غلط، صوابه (٢٠٥/٢). نعم «مكة» موجودة في «أخبار مكة» للأزرقي الحفيد، عن جده الأزرقي الجد، والذي يروي من طريقه

العقيلي هذا الخبر، لكن العقيلي يرويها من طريق ابن أبي مسرة، عن الأزرق الجد، وعلى كل فلا يصح إثباتها دون تنبيه، وإلا يكون من التلفيق الممنوع بِحَقِّ لا بهَوًى!! لأنه يكون قد حمل رواية ابن أبي مسرة على رواية الحفيد، بلا تنبيه، والله أعلم.

٢-(١٧١/١): «حدثنا محمد بن منصور القوهستاني» وعلق عليه في الحاشية: «في الأصل، و(ظ): «أحمد بن محمد بن منصور القوهستاني»، خطأ، فهو أبو عبد الله محمد بن منصور القوهستاني، المعروف بأبي طالوت الرازي... إلخ». قلت: هو في ترجمة إبراهيم الغنوي كما استظهره صاحبنا ففيه «حدثنا محمد بن منصور القوهستاني»، وهو الذي أميل إليه، ومع ذلك، فجزمه بالخطأ وتغييره في الأصلين جراءة غير محمود، وكان الأولى أن يبقى ما في الأصل ويكتفي بالإشارة، ذلك أنه لا يملك حجة قوية على ما رأى أنه الصواب، فلا تعرف للمصنف رواية عن أبي طالوت، ولا لأبي طالوت عن شيخ القوهستاني هنا ابن الحارث - والمضطرب أيضا في اسمه كما سيأتي-، وفي ترجمة أبي طالوت من «الجرح والتعديل» (٩٤/٨) قول ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي»، فمن يكون من مشيخة أبي حاتم، يسمع منه العقيلي الذي لا يروى عن أبي حاتم إلا بواسطة؟ نعم؛ ليس بمستحيل وقد يتفق، ولكنه يحتاج إلى إثبات، فلو ثبت ذلك لصلح لصاحبنا أن يجزم به على وقوع الخطأ، ولكن لا يحتج باحتمال على احتمال! فلو قال قائل إن الصواب «أحمد بن محمد بن منصور...»، وأن «محمد بن منصور...» هو الخطأ، لما أمكن الجزم بخطئه في قوله هذا، وكان محتملا. والله أعلم.

٣- على أن شيخ القوهستاني هنا في هذا الموضع: «عبد الله بن أبي الحارث»، أخشى أن يكون خطأ، ويكون الصواب ما ورد هناك في ترجمة إبراهيم الغنوي: «عبد الله بن الحارث» بدون «أبي» في [ظ]، فإن الخطيب لم يذكر في «غنية الملتمس» [٢٦٩] في الرواة «عبد الله بن أبي الحارث» غير المديني، وهو أقدم طبقة من شيخ القوهستاني هذا، فهو يروي عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس، وعنه حاتم بن إسماعيل، قال عنه الذهبي: «شيخ مدني لا أعرفه»، نعم؛ هو في [أ]، وعنه الدولابي في «الكنى» - كما أفاده صاحبنا- بإثبات «أبي»، فليحرر، والله أعلم.

٤- (١٧٥/١) : «قال: قال أبو عوانة»، كذا والذي في [أ]: «قال: قال لي أبو عوانة»، فأسقط صاحبنا «لي».

٥- (١٨٩/١): «ليبعثن [الله] أقواما»، وعلق على لفظ الجلالة بالحاشية قائلا: «سقطت من الأصل، وضبب عليها». قلت: ولم أثبتّها وهي ليست في الأصل؟ وهي في [ظ] مستدركة فوق «ليبعثن الله» بقلم وخط غير قلم وخط الأصل، وأنت لا تثبت مثل هذا، وتضبيب ناسخ [أ] يؤكد سقوطها من الأصل الذي ينقل منه، وأن الرواية هكذا، ولم يرو أحد هذا الحديث من هذا الوجه غير العقيلي.

٦- (١٩٠/١) «ولا يتابع إبراهيم على رفع هذا الحديث» وحشّى على «يتابع» قائلا: «كتب بين السطور: «عليه»». قلت: الموجود: «ولا يتابع عليه إبراهيم؛ على رفع هذا الحديث»، نعم؛ حذفها أحلى، ولكن كلمة «الحديث» أيضا في نفس العبارة كتبت بنفس القلم بين السطور، فإما أن تثبتها معا أو تحذفهما معا.

٧- (١٩٧/١): «إبراهيم بن عبد الرحمن الختلي»، رجع أن الصواب فيها ما في [أ]: «الختلي» بالخاء والتاء، واعتمد على ما ذكره المعلي في حاشية «الإكمال» (٢٢١/٣): «بهامش الأصل ما صورته: ض: إبراهيم بن عبد الرحمن الختلي، خراساني من أهل خوارزم، يروي عن عاصم الأحول...»، ولا يفيد هذا شيئا، فلو أكل قراءة الباب لوجد بعده بصفتين حاشية أخرى للمعلي في «الإكمال» (٢٢٤/٣) عند «الجبلي»: «بهامش الأصل ما صورته: ض: إبراهيم بن عبد الرحمن الجبلي، خراساني، روى عن عاصم الأحول...»، وهو في «اللسان» (٢٥٤/١) و (٣١٠/١) : «الجبلي»، ولا تغتر بضبط محققه له بتشديد الباء المضمومة «الجبلي» فهو من كيسه، ولا دليل عليه. فالظاهر أن الأقرب «الجبلي» نسبة لجبل هراة، والله أعلم.

٨- ومن غرائب هذه الطبعة عنايتهم بالغريب عناية زائدة حتى أوردوا في الغريب الذي شرحوه: «المستحم، المذي، الختان، الحمى، الحجامة» ورجعوا فيه لكتب اللغة والغريب وغيرها، وتركوا مثل «فيه قرص لعثمان» فلم يروه غريبا، واكتفوا في مثل «نعار» بقولهم: «متدفق

شديد الدفع» هكذا باقتضاب، وبلا مراجع، مع أن في «النهاية»: «نعر العرق بالدم: إذا ارتفع وعلا»، وهذا أولى.

وأخيراً.. فهذا ما ظهر لي بعد مراجعة خمسين صفحة من طبعة دار التأصيل على طبعتي الجديدة، وسأكل مراجعتي إن شاء الله، ولكني أردت أن أدفع إلى القراء والمتابعين بهذه الطليعة حتى يكونوا على بينة من الأمر، هذا مع تقديري وودي لمشايخنا وإخواننا الفضلاء في دار التأصيل العامرة، وسؤالي الله تعالى لهم مزيدا من التوفيق والسداد والعناية والرعاية في ما يقومون على خدمته من كتب أهل العلم، فاختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، ولا يزال الناس يختلفون، والعلم رحم بين أهله، ولن يحجزني ما وجدته منهم من قلة الإنصاف والبخس من أن أنصفهم، فقد بذل المحقق الفاضل جهدا مشكورا في مواطن كثيرة، وأسأل الله تعالى أن يأجره عليه أجرا كبيرا، ولا يخفى عليّ ولا على أحد أسبقية دار التأصيل لخدمة السنة منذ عقود، وجمعها لطائفة من أمثال شيوخ الحديث في مصر، وتخرج كثير من أفاضل طلبة هذا الفن الشريف منها، فهي مدرسة من مدارس الحديث والسنة في الديار المصرية أقل الله عثرتها، ودفع عنها كل مكروه، وكبت كل من أرداها بسوء، وزاد الله دار التأصيل فضلا ورفعة ووفق القائمين عليها لما يحب ويرضى.

{ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا }

والحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا

كتبه

خادم السنة

مازن بن محمد السرساوي

غرة رمضان المبارك لسنة ١٤٣٥

من هجرة سيد من وطئ الثرى ﷺ